على هامش الصراحة

مشتريات الدولة

■ إحسان شمران الياسري

قبل نحو عامين رفعتُ مقترحاً إلى رئيس ديوان الرقابة حول إنشاء سوف مركزي لمشتريات مؤسسات الدولة.
ويتلخص المقترح في إن مؤسسات الدولة تعاني فساداً بلا حدود في عمليات تأمين احتياجاتها من المواد والمستلزمات والأجهزة والمعدات التي تقوم بها لجان المشتريات.. وإن هذا الفساد يُنتج فساداً مزدوجاً ومضاعفاً من خلال اعتياد أصحاب المحال على التعامل مع أعضاء لجان المشتريات بأساليب فاسدة ودفع عمولات ورشاوى مقابل تغيير الأسعار لصالح أصحاب المحال وأعضاء اللجان.. ولا يسعني تقديم أمثلة عن أوجه الفساد لأنها متنوعة وفيها ابتكار عجيب.. والوجه الآخر للفساد، هو توريط الموظفين غير الفاسدين من خلال زملائهم (من أهل الخبرة في الفساد).. وهكذا أصبحت للجان المشتريات قوة جذب يتنافس عليها الموظفون الفاسدون، ويتجنب الاشتراك بها الموظفون (الأصحّاء).. حتى إن بعض لجان المشتريات وبعض الموظفين من هذه النماذج أصبحت لهم قوة ونفوذ في المؤسسة، وبعضهم أصبح مُخيفاً يتجنبه الرقباء والمفتشون.. فضلاً عن الفساد في أسعار المواد، فهناك الفساد الأخطر في شراء المواد من المناشئ الرديئة رخيصة الثمن التي تحمل (ماركات) عالمية وهمية.
والمقترح ببساطة هو تحديد الاحتياجات الشائعة لمؤسسات الدولة التي يتكرر شراؤها يومياً أو بفترات متقاربة، واعتقد إن عددها لا يزيد على (٥٠٠) فقرة، ثم تُطرح في سوق مركزي.. ولا تشتري الدائرة من خارج هذا السوق إلا عندما يعتذر السوق خطياً.. فضلاً عن ذلك، فإن مؤسسات الدولة الإنتاجية تستطيع طرح منتجاتها فيه.
وحسب توقعاتي (المتواضعة)، إن حجم الهدر في المال العام في هذا المجال سينخفض بنسبة (٩٠٪).. وستتوقف شهية لجان المشتريات للركض في الأسواق للشراء، إذ ستصبح العملية روتينية ليس فيها منافع شخصية..
إلا إن مقترحي لم يُحز الرضا بعد ان عرضه الديوان على الجهات المعنية وتم رفضه بدعوى إن الدولة لا تريد الدخول في العمليات التفصيلية وإنها تتجه إلى اقتصاد السوق، وإن فتح سوق مركزي يحمي أموال الدولة من الهدر القاسي قد يُنعش الآمال بعودة النظام الاشتراكي، وقد تنتصر الماركسية في البلاد ويزعل الامريكان!
إن المقترح معروض هذه المرة أمام رئاسة البرلمان وأمام هيئة النزاهة عسى أن تُقنع لجنة الشؤون الاقتصادية به. مع الإشارة إلى إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء أصدرت عدداً من التوجيهات والإعمامات الى دوائر الدولة للالتزام بالشراء من المنافذ التي تملكها الدولة ومؤسساتها، إلا إن عدم وجود منفذ واحد يحتّج به الرقباء والمخلصون، يحول دون تحقيق الهدف.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإرهـاب فـي الإسكندريـة

هل يسعى تنظيم القاعدة لتفريغ مصر من أقباطها ؟ وكيف يمكن أن نتصدى لهذه التوجهات؟ وما هو دور الحكومات العربية ؟
سيارة مفخخة تنفجر أمام كنيسة القديسين في الأسكندرية المصرية وتودي بحياة عدد من المصريين أغلبهم أقباط ، لا جديد في هذا بل والجديد المهم يتمثل بتصعيد الاستهداف لأقباط مصر الذين يقال إنهم يمثلون أكثر من عشرة ملايين مصري ، أي بحدود ١٢% من الشعب المصري . نسبة عالية بالنظر لكونهم أقلية لكنهم بالتأكيد أقلية كبيرة ، قبل هذا الحادث كان الرئيس المصري وبموجب الدستور الذي يعطيه حق تعيين ١٠ نواب في مجلس الشعب قد منح ٧ مقاعد منها للأقباط ويبدو هذا اهتمام رسمي كبير جداً بالأقباط .

إيمان محسن جاسم

الجديد في الأمر هو أن مصر تشهد أول مرة منذ عام ١٩٩٣ حادث تفجير سيارة مفخخة استهدفت رئيس الوزراء آنذاك عاطف صدقي ، وهذا يعني في ما يعنيه بأن ثمة تكتيكاً جديداً تستخدمه الجماعات المتطرفة في مسعاها لتأزيم الأوضاع ما بين المسلمين والمسيحيين في الشرق ، وبالتأكيد فإن هذا الأسلوب أي أسلوب تفجير السيارات معتمد من قبل القاعدة سواء أكانت القاعدة في شبه جزيرة العرب أو غيرها من الأماكن ، نقول رغم هذه الأدلة خاصة وإن تنظيم القاعدة هدد مسبقا باستهداف أتباع الكنيسة في مصر وأعلن ذلك في أكثر من بيان، إلا إن البعض في مصر يحاول أن يوجه أصابع الاتهام لإسرائيل في هذا العمل ويحاول ربط هذا الاتهام بما يعرف بالصراع العربي الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن على الرغم من إن الصراع انحصر الآن بين الفلسطينيين والإسرائيليين فقط بعد أن أقام بعض العرب علاقات ووقعوا اتفاقيات سلام مع تل أبيب . وعلى ما يبدو فإن الغاية من هذا إبعاد الشبهات عن تنظيم القاعدة التكفيري والذي لا يتردد مجرموه عن تفجير ناطحات سحاب من أجل إشباع الغريزة الإجرامية المستوطنة فيهم .
ما أريد أن أقوله هنا بأنه بعد انتهاء الحرب الباردة تحولت جميع الصراعات في العالم من صراعات أيدولوجية وقومية بين دول تتحارب على الحدود إلى صراع الهويات داخل الدولة الواحدة ، فها هو الجنوب السوداني يتجه نحو الانفصال وتأسيس دولة مسيحية بعد أن عانى هذا الجنوب بولاياته العشرة من استبداد الشمال كما يقولون . فيما نجد صراع الهوية بدأ في أوروبا في العقد الأخير من القرن الماضي عبر تفكيك الاتحاد السوفيتي ومن ثم جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية وآخرها إقليم كوسوفو ، وبالمقابل شهدنا عودة ألمانيا الموحدة ذات الهوية الواحدة.
وبالتالي يمكننا أن ندرج عملية استهداف أقباط مصر من قبل تنظيم القاعدة تحت مسميات صراع الهوية ومحاولة تفريغ الشرق من المسيحيين،هذا الصراع الذي تحاول خلايا تنظيم القاعدة في شتى بقاع العالم أن تشعله، وهنالك من يمدها بالتنظير الفكري والدعم المادي بطريقة أو بأخرى مما يجعلها تقوم بعملياتها الإجرامية بين الحين والآخر .
ولكننا حين ننظر للتنوع الكبير جدا في مصر يتبادر إلى أذهاننا سؤال مهم جداً وهو هل يمكن تفريغ مصر من الأقباط ؟ بالتأكيد هذا لا يمكن نظرياً لكن عمليا ممكن أن يحصل في بضع سنوات إذا ما ظل تنظيم القاعدة ينفذ أجندته التي ربما ترتبط بأجندات مخابرات عربية وإقليمية ودولية غايتها صناعة أزمات لبلدان مثل مصر ، يجب علينا أن لا نستبعد هذا مطلقا خاصة وإن ما تسرب من وثائق الخارجية الأمريكية عبر موقع ويكيليكس يؤكد بشكل أو بآخر ارتباطات هذا التنظيم وعمليات تمويله المادية .
الغريب في الأمر إن هذا التنظيم لم يجد كما يقول المثل العامي (العين الحمرة) ولم يتم التصدي له بطريقة صحيحة وبناءة ، وكل ما جرى للمعتقلين الذين تم ضبطهم بالجرم المشهود خاصة في العراق ، تم إطلاق سراحهم وكأنهم لم يرتكبوا أية جريمة تذكر ، وأطلق سراحهم بصفقات سياسية ، أما في إيران فأطلق سراح ١٦ قيادياً منهم نهاية عام ٢٠١٠ بصفقة بين النظام الإيراني وحركة طالبان . وبالتالي يظل هذا التنظيم موجوداً بل ويعزز من وجوده خاصة وإن الكثير من منظمات حقوق الإنسان في العالم تتخذ من سجونهم مقرات لها لمتابعة توفير الخدمات الإنسانية لمن يقتل الإنسان .
ما أريد أن أقوله إن حادثة الإسكندرية لن تكون الأخيرة بل هي بداية إن لم يكن هنالك ردع عربي حكومي لهذا التنظيم ، والردع هذا يتمثل بتجفيف المنابع الفكرية والمادية للإرهاب والذي لا يمكننا أن ننكر بأن جذوره تمتد فينا نحن العرب الذين ما زلنا لا نحترم الإنسان ولا نحترم قدسية هذا الكائن البشري الذي جعله الله خليفته في الأرض .

مـــؤتمـــر لـــلـــوحـــدة الـوطـنـيـــة

اختار الإرهاب الدقيقة العشرين من بداية عام ٢٠١١ ليوجه ضربته الغادرة لوحدة الشعب المصري، مستهدفاً اغتيال أكبر عدد من الحاضرين للقداس المقام بكنيسة القديسين مار مرقس والأنبا بطرس بمنطقة سيدي بشر في الإسكندرية احتفالاً ببداية رأس السنة الميلادية والذين كان يربو عددهم على ١٠٠٠ مصري مسيحي، وأسفر الانفجار الذي وقع بين المتجمعين أمام الكنيسة، والذي ترجح أجهزة الأمن قيام انتحاري به بعد أن كانت الأنباء قد نسبته إلى سيارة مفخخة، أسفر عن ٢١ شهيداً و٦٩ جريحا بينهم ٨ من المسلمين، وكرد فعل طبيعي تظاهر مئات المسيحيين الذين تجمعوا أمام الكنيسة وشاهدوا جثث الشهداء وأشلاءهم ودماءهم في المكان، وهم يهتفون «بالروح بالدم نفديك يا صليب»، ورشق بعض الغاضبين منهم المسجد المواجه للكنيسة بالحجارة مما أدى لتهشيم زجاج واجهته، وحدث اشتباك بينهم وبين قوات الأمن التي هرعت إلى المكان واستخدمت الهراوات وقنابل الغاز لتفريقهم ورشق بعض الشباب المسلم الذين كانوا يقفون خلف قوات الشرطة أثناء الاشتباكات المتظاهرين بالحجارة.

حسين عبد الرازق

وصدرت عشرات البيانات التي تستنكر الحادث وتؤكد الوحدة الوطنية وتدين الساعين لإحياء الفتنة الطائفية بين مسلمي ومسيحيي مصر، لا فرق في ذلك بين رئيس الجمهورية الذي وجه بيانا في منتصف نهار السبت أول يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ عبر التليفزيون والإذاعة مستنكرا هذا الفعل الإرهابي، أو أمين الحزب الوطني أو رئيس حزب التجمع ورئيس حزب الوفد وأحزاب المعارضة عامة، أو مجالس ورؤساء النقابات المهنية أو العمالية أو منظمات المجتمع المدني، أو بابا الأقباط أو شيخ الأزهر أو مفتي الديار المصرية، ورجحت أجهزة الأمن ورئيس الجمهورية وعديد من المراقبين والمعلقين، وقوف تنظيم القاعدة وراء هذه العملية الإرهابية، مشيرين إلى أن تنظيم القاعدة في العراق الذي يحمل اسم «تنظيم دولة العراق الإسلامية» كان قد وجه تهديداً لمصر عقب هجومه الإجرامي علي كاتدرائية السريان الكاثوليك في بغداد في ٣١ أكتوبر / تشرين الأول الماضي ومقتل ٥٣ من المسيحيين العراقيين، باستهداف «أقباط مصر وقتلهم جميعا وتدمير جميع نصارى المنطقة» ما لم يفرج البابا شنودة خلال ٤٨ ساعة عن «السيدتين وفاء قسطنطين وكاميليا شحاتة» والتي يزعم إسلامهما واحتجاز الكنيسة لهما في أحد الأديرة وإجبارهما علي العودة إلى المسيحية. وبصرف النظر عن كون هذه الجريمة الإرهابية نتيجة الاحتقان وأوضاع داخلية أم تنفيذا لمخطط خارجي تقف وراءه قوى أجنبية سواء كانت القاعدة أو إسرائيل في أقوال وتحليلات أخرى، فالمؤكد أن أي مخطط خارجي لا يحقق النجاح في أي بلد كان ما لم تكن هناك عوامل داخلية تستغلها وتستند إليها القوى الخارجية، والفتنة الوطنية في مصر والتي اتخذت بعداً طائفياً ظاهراً منذ أحداث «الخانكة» عام ١٩٧٢ والتفجيرات الطائفية أعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧، وأحداث الزاوية الحمراء عام ١٩٨١ وتحديد السادات لإقامة البابا شنودة في منبحة سبتمبر، وبلوغ الفتنة قمتها في أحداث قرية الكشح عام ١٩٩٨ وتكرارها عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، والعنف الطائفي في قرى محافظة المنيا في نفس الفترة، وصولا إلى انفجار الفتنة الطائفية في الإسكندرية عام ٢٠٠٥ وأحداث قرية بمها بمحافظة الجيزة ٢٠٠٧، تقف وراءها أسباب وممارسات يتحمل الحكم القائم مسؤوليتها.
فهناك تمييز ضد الأقباط في مصر سواء على المستوى القانوني أو الواقعي... بداية من تولي الوظائف العامة حيث لا يوجد قبطي واحد يحتل موقعا رئيسيا في القوات المسلحة أو الشرطة، ولا يوجد قبطي واحد في جهاز المخابرات العامة أو مباحث أمن الدولة، أو رئيسا لجامعة حكومية أو مديرا لمنطقة تعليمية أو محافظا «قبل تعيين قبطي محافظا لقنا»، ولا يسمح بقبول الأقباط في كليات جامعة الأزهر غير الدينية «الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان والترجمة» بينما تفتح أبوابها لطلاب مسلمين غير مصريين من ٩٠ دولة أجنبية وبينما تقبل المدارس القبطية المنتشرة في مصر طلاباً أقباطاً ومسلمين دون تفرقة، وتتجاهل مناهج التاريخ في المدارس المصرية الحقبة القبطية في التاريخ المصري والتي تقترب من ٧٠٠ عام – من عام ٧٠ ميلادية إلى عام ٦٤١ ميلادية– ويعاني الأقباط صعوبات جمة في بناء الكنائس أو ترميمها، وهناك اختراق لعناصر أصولية متطرفة لأجهزة الإعلام الرسمية تتعامل مع الأقباط باعتبارهم كفاراً.
وشهد عام ٢٠١٠ سلسلة من الأحداث الطائفية، بدءاً بجريمة نجع حمادي ليلة احتفال الأقباط بعيد الميلاد المجيد وقتل ٦ مسيحيين وحارس مسلم، ورغم إلقاء القبض على الفاعلين فما تزال القضية منظورة أمام القضاء ولم يوقع أي عقاب على المتهمين، وتوالت أحداث الفتنة التي وصلت لأول مرة إلى مرسى مطروح التي شهدت اشتباكات بين مسلمين وأقباط في مارس/ آذار الماضي، وإحراق عشرة منازل ومتجر ومخزن مملوكة لأسرة قبطية من قرية النواهض، والمصادمات بين الشرطة ومتظاهرين أقباط كانوا يحتجون على قرار بوقف تشييد كنيسة في العمرانية بالجيزة، وأدت الصدامات إلى سقوط قتيلين وإصابة ٦٧ شخصاً وحبس ١٥٦ من المتظاهرين.
واستمرار هذه الأوضاع والممارسات يهدد وحدة الوطن وتماسكه، وهناك جهود جماعية عديدة للتصدي لهذه المشكلة، من أهمها تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي أعدته لجنة من مجلس الشعب المصري برئاسة . جمال العطيفي عام ١٩٧٢، وآخرها مؤتمر «الوحدة الوطنية والتصدي للفتنة الطائفية» الذي نظمته نقابة الصحفيين المصريين يوم الأحد ١٠ أكتوبر ٢٠١٠ ، أي منذ أقل من ٤ أشهر وأصدر بياناً يتضمن برنامجاً لحل المشكلة من ثلاثة بنود الأول، يتناول مطالب محددة من الدولة والحكومة، والثاني مسؤولية المؤسسات الدينية والثالث مسؤولية الصحافة وأجهزة الإعلام، يقول البيان:
يعلن المشاركون في هذا المؤتمر تنسيق جهودهم والتحرك بكل قوة للقضاء علي أسباب «الفتنة الطائفية» طارحين علي الدولة والمجتمع برنامج العمل التالي:
أولا: مطالبة الدولة والحكومة بما يأتي:
١- الإسراع بالتغيير السياسي والدستوري الديمقراطي وتأكيد دولة القانون التي تضمن حقوق المواطنة كاملة غير منقوصة لكل المصريين بصرف النظر عن الدين أو العقيدة أو الأصل أو الجنس أو اللغة أو الانتماء السياسي، وترجمة حق المواطنة في الدستور إلى قوانين وتشريعات تقوم علي أساس المواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
٢- إصدار قانون يعاقب على ممارسة التمييز على أساس ديني أو عرقي أو على أساس عقائدي، ويعوض من يتعرض لمثل هذا التمييز.
٣- اتخاذ الإجراءات التي تكفل وقف التمييز على أساس الدين أو العرق في تولي بعض الوظائف العامة، ووضع نظام لانتخابات المجالس التشريعية يضمن تمثيلا مناسبا لهم فيها.
٤- إصدار قانون موحد لبناء دور العبادة، وإلغاء الشروط العشرة التي حددها قرار وزير الداخلية لبناء الكنائس والصادر عام ١٩٣٤، بحيث تخضع عملية بناء الكنائس وترميمها لقواعد وإجراءات واضحة تستجيب للاحتياجات الحقيقية لأتباع هذه الكنائس.
٥- إصدار قانون يجرّم الخطاب الطائفي في الصحافة وأجهزة الإعلام والتعليم وفي المساجد والكنائس.
٦- مراجعة المناهج الدراسية الدينية الإسلامية والمسيحية في المدارس لتعزيز القيم العليا المشتركة بين الأديان السماوية كافة، وتدريس الحقبة القبطية في التاريخ المصري – من ٧٠ ميلادية إلى عام ٦٤١ ميلادية، وإشاعة قيمة التسامح في التعليم والإعلام والثقافة.
٧- إلغاء خانة الديانة من بطاقة الرقم القومي.
٨- الالتزام بتطبيق القانون بصرامة في مواجهة أي جرائم طائفية، واقتصار جلسات الصلح العرفي على تهدئة الأجواء والتوعية دون تعطيل لأحكام القانون.
ويسبق كل ذلك توفير إرادة سياسية لإزالة أسباب التوتر الطائفي والفتنة باعتبارها قضية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وليس قضية أمنية تتولاها وزارة الداخلية
وللأسف فالحكم القائم لم يلتفت إلى هذا البرنامج ولم يهتم بمواجهة أسباب الفتنة.
وقد تكون جريمة الإسكندرية وردود الأفعال التي أثارتها، فرصة للدعوة إلى المؤتمر الثاني للوحدة الوطنية والتصدي للفتنة الطائفية، بمشاركة الصحفيين والكتاب والمفكرين والمثقفين وقيادات الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية التي شاركت في المؤتمر الأول، بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة وقيادة حزبها والكنيسة والأزهر، ليتم النقاش والمحاسبة عن الأسباب التي أدت إلى تجاهل الحكم توصيات المؤتمر الأول ووضع برنامج زمني تتعهد به الدولة بتنفيذ هذه التوصيات.

الاحتقان بين الخارج والداخل

لارتباط منظمات الإرهاب والتكفير بالامبريالية تاريخ طويل بعضه معروف منذ قامت المخابرات الأمريكية والسعودية والفرنسية وبالتعاون مع المخابرات المصرية في ظل حكم الرئيس «السادات» بتدريب وتمويل منظمة طالبان لمحاربة الشيوعية والجيوش السوفيتية في أفغانستان في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وفي أحضان طالبان نشأت منظمة القاعدة وتوسعت في تدريب آلاف الإرهابيين في العالم أجمع وهي تسدي للامبريالية خدمة كبرى حين تحول الصراع الشعبي ضدها إلى نزاع ديني.

فريدة النقاش

وبعد قصف البرجين في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ فتحت الولايات المتحدة الأمريكية معتقل غوانتانامو في كوبا الذي كان وما يزال مدرسة لتدريب وتخريج الإرهابيين بدعوى مكافحة الإرهاب وفيه تربى العشرات منهم لخدمة نفس الهدف وهو تشويه وعي الشعوب بأخطار الامبريالية وتفجير النزاعات داخل هذه الشعوب.
ففي شهادة بجريدة الشرق الأوسط لأحد المعتقلين السعوديين الذي أطلق سراحه مؤخرا من معتقل «غوانتانامو» ويدعى جابر الغيضي يقول إن التعذيب هناك قد أودى بحياة الكثيرين، كما أدى إلى غياب العقل ثم الجنون، كما كان هناك من يؤصل لفكرة التكفير من مختلف الجنسيات والذين كانوا يكفرون بعض الدول الإسلامية، ويأخذون في هذا الجانب منحى تدريجياً لكي يصدموا البعض بدولهم وأممهم، وأتتني قناعات وتأثرت بفكرة تكفير الدولة الذي كان يملى علي في المعتقل ويدعونني لعدم الاعتراف بالعلماء».
وفي التجربة المصرية ساند نظام الرئيس «السادات» الجماعات الدينية المتطرفة وسلحها لمحاربة اليسار الشيوعي والناصري في الجامعات وفتح لها السكك لتتوغل في المجتمع إلى أن دبرت هذه الجماعات لاغتياله هو نفسه ونفذته.
والتقت الأهداف المحلية مع الأهداف الاستعمارية حين استهدفت خطة «السادات» في ذلك الحين تشويه الصراع الطبقي الذي احتدم بعد الانقلاب على السياسات الناصرية وبناء مفهوم للجماعة على غير أساس العلاقات الطبقية فوق الطائفية مما أدى إلى تلويث الوعي الاجتماعي وإعاقة نضجه على أسس صحية، ليسهل التلاعب به من جهة، ووضع العراقيل من جهة أخرى أمام عملية تنظيم الجماهير على أساس من مصالحها الفعلية لا المتوهمة، وتفريغ طاقاتها في النزاعات الدينية دون أن يتوجه غضبها لسلطة الفساد والاستبداد.
وفي الحالة المصرية كانت العوامل الداخلية دائما هي الحاسمة في انطلاق موجات التطرف والعنف الطائفي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي ووقوع أحداث الخانكة، ولم يعد ممكنا مواجهة حالات الاحتقان في البلاد التي وصلت لحد الإجرام الوحشي كما حدث في «نجع حمادي» قبل عام، وما حدث في كنيسة القديسين بالإسكندرية قبل أيام والمشترك الأول بينهما هو التراخي الأمني في حماية الكنائس، وحتى لو كان مدبرو ومنفذو تفجير الإسكندرية مدفوعين من الخارج، وكما يقال من منظمة القاعدة فإن البيئة المحلية بمكوناتها تظل قادرة على الدفع بمئات المتطرفين والإرهابيين إلى أفعال إجرامية إذا لم نتناد بمنتهى الجدية والصرامة للتعامل مع جذور الاحتقان الطائفي في البلاد الذي أصبح ظاهرة وليس مجرد حالات فردية.
ففي المؤسسة التعليمية هناك تمييز ضد المسيحيين وإهمال لتاريخهم فضلا عن حصة الدين في المدارس التي تعزلهم عن المسلمين ولطالما دعا مفكرون وتربويون إلى حصة دين واحدة يجري فيها إضاءة القيم العليا المشتركة في الديانتين وتكون أساسا لخطاب ديني مستنير وجديد على الجانبين ولتعليم التلاميذ الاحترام المتبادل والاعتراف بحق الآخر في الاختلاف ، وفي هذه الحالة ستكون القيم العليا ملهمة للجميع وخطوة على طريق التحضر والاستنارة ، والقضاء على تهميش المسيحيين الذي يغري بالعدوان عليهم.
ولم يلتفت القائمون على الإعلام إلا مؤخراً جدا لتلك القنوات التليفزيونية التي تبث خطاب الفتنة والفرقة والتحريض الأسود، وما تزال البرامج الدينية في مؤسسات الإعلام المملوكة للدولة في حاجة إلى إعادة نظر واستراتيجية جديدة تقوم أيضا على المشترك بين الديانات كافة، وأبناء هذه الديانات هم أبناء أمة أهل الكتاب كما علمنا القرآن الكريم.
ولعل الاتجاه الذي تتبناه مؤسسة الأزهر في الحوار بين الأديان أن يكون أداة للمؤسستين الدينيتين الكبيرتين في البلاد لخلق بيئة منفتحة تقوم على الحوار بين أبناء الوطن الواحد.
ومن المهم في هذا السياق أن يتكاتف المفكرون والكتاب والمثقفون لتبيان الارتباط بين مبدأ المواطنة الذي جرى النص عليه في الدستور المصري وبين العلمانية حتى يحرروا الأخيرة من ارتباطها الزائف بالإلحاد، بينما هي تعني فصل الدين عن السياسة وعن الدولة.
هناك إذن طريق طويل علينا أن نقطعه حتى نقضي على الاحتقان من الجذور .